دور الاعلام في تعزيز الحماية القانونية للمرأة من العنف

Asst. Lect. Afyaa azhar

انفـــاذ الحمايـــة القانونيـــة : العوائـــق المؤسســـية والصمت القانوني

أولاً: صعوبة الإبلاغ عن العنف : من أكبر المشكلات التي تواجه المرأة المعنفة هي صعوبة الإبلاغ عن الجريمة. فكثير من حالات العنف، خاصة العنف الأسري، تحدث داخل المنزل بعيداً عن أعين الناس، مما يجعل إثباتها أكثر تعقيداً.

المرأة قد تتردد في تقديم شكوى لأسباب متعددة، منها:

- الخوف من الفضيحة الاجتماعية
- الخوف من فقدان الأطفال
- التهديد المباشر من المعتدي
- الاعتماد الاقتصادي على الزوج أو المعيل
- الخوف من عدم تصديقها
- ضعف الثقة بالمؤسسات الرسمية

انفاذ الحماية القانونية : العوائق المؤسسية والصمت القانوني

ثانياً: صعوبة الإثبات:

حتى إذا قررت المرأة الإبلاغ، تظهر مشكلة أخرى وهي الإثبات القانوني .
القانون يعتمد على الأدلة، مثل:

- الشهود
- التقارير الطبية
- التسجيلات أو الرسائل
- القرائن المادية

ثالثاً: تعامل الجهات المختصة مع الشكاوى:

من المفترض أن تكون الشرطة، القضاء، والجهات المختصة أدوات حماية، لكن في بعض الحالات تتحول إلى جزء من المشكلة.بعض الموظفين أو الجهات قد ينظرون إلى العنف ضد المرأة على أنه:"خلاف عائلي"وليس جريمة تستوجب التدخل القانوني.

رابعاً: الحفظ والتسويف كوسائل تعطيل :

من أخطر صور الفشل القانوني هو تعطيل الإجراءات.ويظهر ذلك من خلال:

- حفظ الشكوى دون مبرر كافٍ
- تأجيل الجلسات بصورة متكررة
- بطء التحقيق
- عدم إصدار أوامر حماية عاجلة
- التسويف الإداري والقضائي

خامساً: أثر الأعراف والضغوط الاجتماعية:

القانون لا يعمل في فراغ، بل داخل مجتمع تحكمه أعراف وتقاليد قد تكون أحيانًا أقوى من النصوص القانونية.من أبرز هذه الضغوط:

- الخوف على سمعة العائلة
- تدخل الأقارب والعشيرة
- لوم الضحية بدل الجاني
- الضغط للتنازل عن الشكوى
- اعتبار الصبر فضيلة حتى في وجود العنف

انفـاذ الحمايــة القانونيــة : العوائــق المؤسســية والصــمت القانوني

سادســاً: الصــمت القــانوني كنوع من العنف :

فالعنف لا يكون دائماً ضرباً أو اعتــداءً مباشــراً، بــل قــد يكــون فــي صــورة صــمت رسمي.عندما:

- تُهمل الشكوى
- لا يُفتح تحقيق جدي
- لا تُتخذ إجراءات حماية
- يُتـــــرك المعتـــــدي دون مساءلة

حدود الحماية القانونية للمرأة — ما الذي لا يقوله القانون

01 الفراغات القانونية

الفـراغ القـانوني لا يعنـي بالضـرورة غيـاب القـانون بالكامل، بل قد يعني عدم وجود نص صريح ينظم حالة معينة، أو وجود تنظيم ناقص لا يوفر حماية كافية.

فبعض أشكال العنف الحديثة أو غير التقليدية، مثل:

- العنف النفسي المستمر
- العنف الاقتصادي
- الابتزاز الإلكتروني
- السيطرة الرقمية
- التهديد غير المباشر
- الحرمان من اتخاذ القرار الشخصي

حدود الحماية القانونية للمرأة — ما الذي لا يقوله القانون

02 الصياغات غير الحاسمة في النصوص القانونية

بعض النصوص القانونية لا تكون واضحة وحاسمة، بل تأتي بصياغات عامة أو مرنة جداً، مثل:

- بما لا يخل بالنظام العام
- وفقاً للعادات والتقاليد
- بحسب تقدير المحكمة
- في الحدود المقبولة اجتماعياً

03 قصور النص عن مواكبة الواقع الاجتماعي

المجتمع يتغير بسرعة، وأشكال العنف تتطور باستمرار، لكن القانون غالبًا يتحرك ببطء.فاليوم ظهرت صور جديدة من العنف، مثل:العنف الرقمي ، التشهير الإلكتروني ،المراقبة الإلكترونية ،الابتزاز عبر وسائل التواصل ، التحكم النفسي غير المباشر.

حدود الحماية القانونية للمرأة — ما الذي لا يقوله القانون

04 الحماية الشكلية مقابل الحماية الفعلية

قد يبدو القانون في ظاهره داعماً للمرأة، من خلال النصوص والضمانات المعلنة، لكن المشكلة تظهر عندما تكون هذه الحماية شكلية فقط.أي أن النص موجود "على الورق"، لكن أثره الحقيقي في الواقع ضعيف أو شبه معدوم.مثلًا:

- وجود حق قانوني دون آلية تنفيذ واضحة
- وجود عقوبة غير رادعة
- وجود حماية لا يمكن الوصول إليها بسهولة
- وجود إجراءات معقدة تمنع الاستفادة من الحق

حدود الحماية القانونية للمرأة — ما الذي لا يقوله القانون

05 متى يتوقف القانون عن حماية الضحية

لـيس كـل أذى يُعتبـر قانونيـاً جريمـة، ولـيس كـل ظلـم يُقابـل بعقوبة.أحياناً يتوقف القانون عن الحماية عندما:

- لا يوجد نص ينطبق على الحالة
- يتم تفسير النصوص بشكل ضيق جداً
- يُستبعد الفعل من نطاق التجريم
- تُعطى الأولوية للاعتبارات الاجتماعية على حساب الحقوق

06 العلاقة بين النص القانوني والتطبيق العملي

الـنص القـانوني وحـده لا يصـنع الحمايـة، بـل يجـب أن يكـون قابلًا للتطبيق العادل والفعال.
فالعلاقة بين النص والتطبيق علاقة تكامل، لا انفصال.

دور الاعلام في تعزيزالحماية القانونية للمرأة من العنف

Asst. Lect. israa ahmed

تعدد الجهات وضعف التنسيق في حماية الضحية

01

من هي الجهات المعينة بحماية الضحية ؟

- الجهات الامنية (الشرطة)
- القضاء
- الطب العدلي
- الجهات الاجتماعية (الدعم)

02

اين تظهر المشكلة ؟

- التنقل بين الجهات
- غياب آلية واضحة
- البيروقراطية
- غياب المتابعة

03

اثر هذا الخلل على الضحية

- ارهاق نفسي
- ارهاق جسدي
- فقدان ثقة بالنظام
- احتمال التنازل عن الشكوى
- بقاء الضحية في خطر

تقييم الإطار القانوني لحماية المرأة من العنف

الإطار القانوني يعني:

- القوانين
- الإجراءات
- أي تعليمات أو أنظمة مرتبطة بالحماية

كيف نقيم الإطار القانوني؟

✓ شمول الحماية

✓ وضوح النصوص

✓ فعالية العقوبات

✓ سهولة الوصول الى الحماية

✓ وجود اليات حماية فورية

✓ التكامل بين النص والتطبيق

سلوك المعتدي داخل النظام القانوني

❑ التهرب من المسؤولية

- إنكار العنف
- التقليل من خطورته
- تحويله إلى خلاف عائلي

❑ الضغط على الضحية

- تهديد بالتنازل
- ضغط عائلي أو اجتماعي
- استغلال العلاقة (أطفال،نفقة)

❑ إساءة استخدام الحقوق القانونية

- تقديم شكاوى كيدية
- استخدام الدعاوى للضغط
- تحويل المسار القانوني ضد الضحية

❑ استغلال بطء الإجراءات

- إطالة النزاع
- الاستفادة من التأجيل
- استمرار السيطرة خلال الفترة القانونية

مقترحات قانونية للحد من سلوك المعتدي وتعزيز الحماية

1. تشديد الرقابة على إساءة استعمال الحق

- رفض الدعاوى الكيدية
- فرض عقوبات على التعسف القانوني

2. تسريع البت في قضايا العنف

- تقليل التأجيل
- حسم القضايا بسرعة

3. تفعيل أوامر الحماية الفورية

- إبعاد المعتدي
- منع التواصل
- حماية الضحية بشكل مباشر

4. تقييد استخدام بعض الحقوق عند التعسف

- منع استغلال الحضانة أو النفقة للضغط
- مراعاة مصلحة الضحية أولًا

5. تعزيز سلطة القاضي في تقدير سلوك المعتدي

- أخذ النية والسلوك بعين الاعتبار
- عدم الاكتفاء بالشكل القانوني

6. متابعة سلوك المعتدي بعد الشكوى

- مراقبة الالتزام
- ضمان عدم تكرار العنف

Thank You